أثر التوازن الدولي على الدول الصاعدة

الأستاذ المساعد الدكتور
رشا يحيى عبيس

كلية العلوم السياسية / جامعة الكوفة

الباحثة اسيا رائد صاحب

كلية العلوم السياسية / جامعة الكوفة

The impact of international balance on emerging countries

الكلمات الافتتاحية :
التوازن الدولي، القوى الصاعدة، الإستراتيجية الأمريكية، الصين ، الهند
Keywords :
International Balance, Rising Powers, American, Strategy ,China , India

Abstract: The international balance is one of the most important issues because the changes related to the nature of global balances are reflected in the strategic interests of the active and influential forces in the global system, and as a result of the Second World War, a balancing formula emerged that expresses the conditions that accompanied the Cold War phase, as the international balance was based on bipolarity between the United States America and the Soviet Union, and after the end of the Cold War and the uniqueness of the American administration in leading the global system, the international balance has become based on the movements of the superpowers holding the affairs of the international community, However, the rising powers, especially China and India, have created a complex dialectic in the vocabulary of balance according to their growing vital interests due to the close organic interdependence between regional and international balance, and a re-reading of selected events according to a methodology that gives priority to new balance formulas in an attempt to address hegemony, and confront the dilemmas of security and instability.

الملخص

يعد التوازن الدولي من أبرز الموضوعات كون التغيرات المرتبطة بطبيعة التوازنات العالمية تنعكس على المصالح الإستراتيجية للقوى الفاعلة والمؤثرة في النظام العالمي، ونتيجة

الحرب العالمية الثانية ظهرت صيغة توازنية تعبر عن الظروف التي صاحبة مرحلة الحرب الباردة، إذ كان التوازن الدولي يقوم على الثنائية القطبية بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي، وبعد انتهاء الحرب الباردة وتفرد الإدارة الأمريكية بقيادة النظام العالمي أصبح التوازن الدولي يقوم على تحركات القوى العظمى القابضة على شؤون المجتمع الدولي، غير أن القوى الصاعدة لا سيما الصين والهند أوجدت جدلية معقد في مفردات التوازن وفقاً لمصالحهما الحيوية المتنامية جراء سمة الترابط العضوية الوثيقة بين التوازن الإقليمي والتوازن الدولي، وإعادة قراءة الأحداث المنتقاة وفق منهجية تعطي الأولوية لصيغ التوازن الجديدة في محاولة للتصدي للهيمنة، ومواجهة معضلات الأمن وعدم الاستقرار.

المقدمة

تحظى مسألة التوازن الدولي باهتمام المعنيين في الشؤون السياسية الدولية، خاصة بعد تفكك الاتحاد السوفياتي وتمكن الولايات المتحدة الأمريكية من التعامل مع الأحداث وفق رؤية مصلحية بوصفها القوى العظمى الوحيدة في العالم، إذ تستند السياسة الخارجية الأمريكية في هيكلة التوازنات إلى آليات عمل سياسية تحديد مسبقاً طبيعة الآداء والوسائل والأهداف، بما يعزز المكانة ويحفظ الريادة الأمريكية في قيادة العالم من خلال الهيمنة على الشؤون السياسية والاقتصادية ومحاصرة القوى الدولية الصاعدة، لكن بعض الدول المؤثرة في التوازنات أرتأت الدفاع عن مصالحها الحيوية في هرمية النظام العالمية، لا سيما الصين والهند حيث تمتلك الدولتين مقومات جيواستراتيجية كفيلة لمواجهة القوى الضاغطة، إذ تسعى كلا الدولتين إلى الحفاظ سيادة وحدة أراضيهما والدفاع عن المكانة الإقليمية، فضلاً عن رسم التوازنات وفرض هيمنتها على الأقاليم الحيوية القريبة، من خلال المشاركة بالتنظيمات الإقليمية في آسيا، مثل: الآسيان، ومنظمة شنغهاي، ومنظمة سارك، بالإضافة إلى إيجاد مراكز ثقل استراتيجية تدعم الطموحات العالمية لإعادة هيكلة النظام الدولي بشكل أرحب لاستيعاب المستجدات العالمية.

أهمية البحث

يهدف البحث إلى بيان دور القوى الأساسية في التوازن الدولي خاصة الولايات المتحدة الأمريكية ومدى تأثير هذه القوى على الأطراف الدولية الصاعدة مقابل قدرات هذه الأطراف على المواجهة.

إشكالية البحث

يتمحور البحث حول إشكالية مفادها: " طبيعة التوازن الدولي المؤثر على الدول الصاعدة". وعليه تتَّضح التساؤلات التالية:

- ما هي طبيعة التوازن الإستراتيجي الدولي؟
- ما هي فاعلية القوى المهيمنة على التوازن الدولي؟

فرضية البحث

يفترض البحث أن الولايات المتحدة الأمريكية تعد القوى الفاعلة في تحريك التوازن الدولي، وفي المقابل تسعى القوى الصاعدة خاصة الصين والهند إلى مواجهة نفوذ هذه القوى.

منهج البحث

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي بغية تحليل دور القوى المؤثرة في التوازن الدولي.

هيكليَّة البحث

اشتمل البحث على الملخص، والمقدمة، والخاتمة، كما تضمن مطلبين، الأول: "ماهية التوازن الإستراتيجي الدولي". والثاني: " فاعلية القوى المهيمنة على التوازن الدولي".

المطلب الأول : ماهية التوازن الإستراتيجي الدولي : يوصف التوازن بأنه قانون أو مبدأ يمكن استخدامه بوصفه أداة مجدية لتحليل أنماط العلاقات الدولية، أي أن التوازن هو وصف لحالة تعادلية بين قوى متضادة بينها نصيب من الترابط أو وصف لحالة مستتبة ليست

مثالية وإنما تدل على عدم التوتر. وقد يستخدم مصطلح التوازن في أغلب العلوم فعلى سبيل المثال: يكثر الاستخدام في علم الاقتصاد لدلالة على الأوضاع المقبولة بين العرض والطلب، والتوازن بين الصادرات والواردات في الميزان التجاري، ويستخدم علم الاجتماع مصطلح التوازن الاجتماعي لوصف المجتمع الخالي من التوترات، وفي العلاقات الدولية يشير مصطلح التوازن إمكانية طرف في التأثير على سلوك الطرف الآخر. لذلك نقسّم هذا المطلب على فقرتين، هما: الفقرة الأولى، مفهوم توازن القوى. والفقرة الثانية، أنماط التوازنات الدولية.

الفقرة الأولى: مفهوم توازن القوى

أولاً: الجذور الفلسفية لنظرية توازن القوى والواقعية الجديدة : تعود الجذور الفلسفية لتوازن القوى إلى المنظر السياسي ورجل الدولة الإغريقي "ثوسيديديس" (Thucydides) صاحب كتاب "تاريخ الحرب البيلوبونيسية" خلال الأعوام (٤٣١ ق.م – ٤٠٣ ق.م) حيث أعطى للعوامل الإقتصادية والإجتماعية وبناء القدرات الذاتية أهمية خاصة لمواجهة القوى الخارجية، لا سيما الأحلام الإمبراطورية لأثينا وأسبرط وثيفا التي يجب ردعها لمنع المدن المستبدة من التمركز داخل المجتمع الإغريقي. كما أشار الإقتصادي والمؤرخ الاسكتلندي "ديفيد هيوم" (David Hume) خلال الأعوام (١٧١١ – ١٧٧٦) في كتابه بعنوان: "بحثٌ عن توازن القوى" إلى ضرورة توازن القوى[1]. وخلال القرن الخامس عشر في عصر النهضة برز توازن القوى داخل دول المدن الإيطالية، إذ كان دوق ميلان "فرانشيسكو سفورزا" (Francesco Sforza) وحاكم فلورنسا "لورينزو دي ميديتشي" (Lorenzo de' Medici) من أوائل الحكام الذين سعوا وراء توازن القوى، وبعد صالح "وستفاليا" (Westphalia) عام ١٦٤٨، وهي أول وثيقة دبلوماسية في العصر الحديث أرست نظاماً جديداً في أوروبا الوسطى والغربية مبنياً على مبدأ سيادة الدول القومية وهذه الأمية مهدت لعقيدة توازن القوى خاصة بعد المعاهدات والاتفاقيات التي وقعتها الأطراف الأوربية المتنازعة لإنهاء حرب الخلافة

الإسبانية في معاهد معاهدة "أوترخت" (Utrecht) عام ١٧١٣[٢]. وفي بدايات القرن السابع عشر استطاع القاضي الهولندي "هوغو غروتيوس" (Hugo Grotius) بالتعاون مع الأستاذ "فرانشيسكو دي فيتوريا" (Francesco de Vittoria) والأستاذ "ألبريكو غنتيلي" (Alberico Gentile) من تأسيس علم القانون الدولي وتوازن القوى. وعلى هذا الأساس هيكلة الدول الأوروبية المجتمع الفيدرالي على اعتباره شرطاً للحفاظ على توازن القوى. مثل: عدم تدخل التشريعات الوطنية من الدولة أو الحاكم في الأشياء المشتركة. ومن صالح وواجب القوى العظمى التدخل بالقوة عندما تتعرض شروط التوازن إلى الانتهاك من طرف أعضاء المجتمع الفيدرالي[٣]. لقد جسد مبدأ توازن القوى أساس التحالفات ضد الملك "لويس الرابع عشر" (Louis XIV) و"نابليون بونابرت" (Napoleon Bonaparte). وكان سبباً لمعظم الحروب الأوروبية في المدة الواقعة بين صلح "وستفاليا" عام ١٦٤٨. ومؤتمر "فيينا" عام ١٨١٤. كما رحبت بريطانيا بمبدأ توازن القوى لردع أي قوة أوروبية أرضية منافسة تفوق البحرية البريطانية. وخلال معظم القرن التاسع عشر غير توازن القوى الخارطة الأوروبية باعتباره المحرك للتحالفات المختلفة التي كان هدفها الظاهري الحفاظ على السلام. وخلال المدة بين عام (١٩١٤ – ١٩٤٥) رزخت أوروبا والشرق الأقصى تحت رحمة توازن القوى غير المستقر. وانتقل العالم من أزمة إلى أخرى حتى وصل إلى كوارث الحربين العالميتين. وشن أغلب العلماء هجوماً شاملاً على مبدأ توازن القوى فهو إما نظام حرب يكرر فشله أو نظام لصنع الحرب فلم يسجل نظام توازن القوى منع الحروب ، بل كان مسؤولاً في أغلب الأحيان عن بدء الحروب[٤].

وتعد نظرية توازن القوى إحدى ركائز نظرية العلاقات الدولية ونظرية الواقعية الكلاسيكية. ونتيجة لفكرة الفوضى في العلاقات الدولية التي تتبناها الواقعية الجديدة. يجب أن تضمن الدول بقاءها عن طريق الحفاظ على قوتها. إذ تتجنب الدول الهيمنة من قبل قوى متوازنة. ووفقاً مؤسس الواقعية الجديدة "كينيث والتز" (Kenneth Waltz) يسود

توازن القوى عند استيفاء مطلبين، هما: "التوازن الداخلي" أن يكون النظام فوضوياً مشغولاً من وحدات ترغب بالبقاء، حيث تستثمر الدولة جهودها الداخلية لزيادة قدراتها الإقتصادية وتطوير استراتيجيات لزيادة القوة العسكرية. و"التوازن الخارجي" الذي يحدث عندما تتخذ الدولة تدابير خارجية لزيادة أمنها عن طريق تشكيل تحالفات مع دول أخرى[٥]. وتعتقد نظرية توازن القوى أن وجود الدول والتحالفات التي تتعادل قوتها العسكرية من شأنه أن يحول دون نشوب النزاع المسلح، وبإمكان الدولة أن تضمن وجودها من خلال منع أي دولة من اكتساب قوة عسكرية تمكنها من الهيمنة، لذلك تذهب الدول إلى الحفاظ على توازن عسكري، ويعد سعي الدولة لزيادة قدرتها العسكرية أمراً يخل بالتوازن ويدعو للاضطراب.

ثانياً: تعريف نظرية توازن القوى : يعرف التوازن من الناحية اللغوية بأنه الشيئان المتساويان في الوزن، أي التعادل والتساوي، وقد ذكر الله سبحانه وتعالى في القرآن الكريم بسم الله الرحمن الرحيم: "فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَزْنًا"[٦]. ومن الناحية الاصطلاحية يعد توازن القوى نقطة التعادل بين قوتين متعارضتين، أو يتصف بالجمود وانعدام الحركة أو حركته بطيئة، أو سياسية دولية مقصودة لذاتها لحفظ الاستقرار الدولي. وقد عرف توازن القوى العالم "دانيال كولار" (Daniel Kollar) بأنه "السياسة التي لا يجوز أن تمتلك بموجبها دولة ما، قوة تجعل جيرانها في عجز عن الدفاع عن مصالحهم الحيوية بموجبها". ويصفه الكاتب الأمريكي "ستيفن روزين" (Steven Rosen) بأنه "مفهوم ذو معانٍ كثيرة، خصوصاً التعادل، اللا تعادل أو التناوب في الهيمنة، بالإضافة إلى كونه مبدأ شاملاً تاريخياً خاصاً"[٧]. ويمثل توازن القوى عن "هانز مورجانثو" (Hans Morgenthau) عمليتين ديناميكيتين مختلفتين أحدهما توازن القوى بالنتيجة المنبثقة عن قصد المشاطرة للقوى الكبرى في آلية تقود إلى الهيمنة، والثانية تقترن بمجموعة عوامل اجتماعية وتخيلية ومادة معقدة تساعد القوى الكبرى في المحافظة على التوازن[٨]. ويشير "مازن إسماعيل

الرمضاني" أن توازن القوى يعني "الحالة التي تتميز بالتوزيع المتوازن أو شبه المتوازن للقوة والتأثير بين القوى الأساسية داخل النظام السياسي الدولي أو نظمه الفرعية، وأثر ذلك في بناء التكافؤ في العلاقات الدولية المتبادلة"[٩]. وهناك مفهومين لنظام توازن القوى، هما: "المفهوم التقليدي" يشير إلى أن التوازن بين الأطراف يقوم على القوة العسكرية كون الطابع الأساسي للعلاقات بين الدول هو الصراع، نتيجة اختلاف وتباين مصالح الدول القومية. اما "المفهوم المعاصر" يشير إلى التوزيع المتساوِ أو شبه المتساوِ لعناصر القوة السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية والتكنولوجية بين دولتين أو أكثر لينشأ نوع من التحالفات الذي يؤدي إلى تعزيز حالة السلام والاستقرار[١٠].

الفقرة الثانية: أنماط التوازنات الدولية

أولاً: أنواع التوازن الدولي

١- "توازنات القوى البسيطة": يتألف من دولتين أو من مجموعتين متنافستين تكون قواهما متعادلتان نسبياً، ويغلب على هذا التوازن أن يكون توازناً إقليمياً، أما التوازن الدولي هو توازن الكتلة الدولية الذي يعتمد على وجود دولة قطب تكون النواة تجمع الدول الأضعف للاحتماء بها أو التحالف معها[١١]. وخصائص التوازن البسيط، هي[١٢]:

أ- ينشأ التوازن البسيط نتيجة لتوازن القوى المركب الذي يتصف بالحركية، ويشهد جملة من التحالفات للحفاظ على المصالح الوطنية، وتكون الوسائل الدبلوماسية طاغية.

ب- يشكل التوازن البسيط مرحلة الاقتراب من الحرب ويؤدي إليها.

ت- إن التوازن البسيط لا يخلق سوى فترة استقرار قصيرة الأمد للإعداد إلى الحرب.

٢- "توازنات القوى المتعددة الأقطاب": مجموعة من القوى والتجمعات والدول الصغيرة غير المحددة العدد تعمل على موازنة بعضها، وهو توازن معقد لا تقل أطرافه عن ثلاثة، وينتجه عنه الاستقرار وحفظ استقلال الأطراف مهما كان أحدهم ضعيفاً[١٣]، مثل تعاون

مجموعة "البريكس" (BRICS) ضد النظام الأحادية الأمريكية حيث ضمنت الإعلان عن تأسيس نظام عالمي ثنائي القطبية عام ٢٠٠٩. ويتصف التوازن المتعدد الأقطاب بالخصائص الآتية[١٤]:

أ- الكثرة النسبية لأعضائه بما لا يقل عن ثلاثة أعضاء، سواء أكانوا دولاً أم كتلاً.

ب- يتصف هذا النظام بالطبيعة التنافسية التي تؤدي إلى الاستقرار والسلام.

ت- امتثال الأطراف وقبولهم لمبادئ تنافس تتصف بظهور ركائز شرعية مقبولة من الأطراف جميعاً.

٣- "التوازن المرن": يقوم بين دول تنتميان إلى فكر موحد أو متجانس باسم "الأنظمة المتجانسة".

٤- "التوازن الجامد": يقوم بين دول تنتمي إلى نماذج فكرية متناقضة باسم "الأنظمة الثورية"[١٥].

ثانياً: الوسائل الممكنة لتحقيق التوازن الدولي

١- الوسائل السياسية والإقتصادية

أ- "سياسة فرق تسد": تسعى دولة معينة إلى إضعاف الدولة المعادية من خلال إشاعة الفرقة بينها وبين حلفائها، أو محاولة الإبقاء على مجموعة من الكيانات الضعيفة[١٦].

ب- "سياسة التعويضات الإقليمية": هي سياسة اقتسام مناطق النفوذ بعد انتهاء الحروب، وتشمل ضم أو تقسيم أقاليم محددة بين الدول المتصارعة[١٧]. واستخدمت هذه السياسة في القرن الثامن عشر في معاهدة "أوترخت" (Utrecht) للسلام بين فرنسا وبريطانيا وإسبانيا عام ١٧١٣.

ت- "سياسة المعونات الإقتصادية": مجموعة من المساعدات الإقتصادية المشروطة أو غير المشروطة المقدمة من دولة أو مجموعة دول بهدف التأثير على التوازن الدولي.

٢- الوسائل العسكرية

أ- "سياسة إعلان الحرب": إن استخدام القوة العسكرية هي الملجأ الأخير لتحقيق توازن القوى، إذا ما فشلت كل الوسائل المتبعة في السياسية الخارجية، وتمثل الحرب أحدى أدوات الدولة لتعزيز مكانتها في مواجهة دولة منافسة، أي أنها الوسيلة الأكثر تأثيراً في أحداث خلل في التوازن الدولي.

ب-"سياسات التسلح": تعد من أقدم الأساليب التي استخدمتها الدولة للإبقاء على توازن القوى أو تغييره، وتدل على تدخل الدول في محاولة للوصول إلى إحداث تفوق عسكري على بعض الدول، بسبب عدم وجود مقاييس حقيقية لقوة الدولة الذاتية أو لقوة أعدائها المحتملين، ويمكن أن يكون التسلح سبباً للإخلال المستمر في التوازن الدولي، فالدولة التي تنشد أمنها من خلال التسلح فإنها تؤدي إلى الاخلال بتوازن القوى في منطقتها الإستراتيجية أو في الاقليم الدولي، لذلك تلجأ بعض الدول إلى نزع السلاح باعتباره سياسة لإحداث توازن القوى، لكن الافتقار إلى الثقة المتبادلة بين الدول يؤدي إلى فشل هذا النوع من السياسات، مما يدفع الدول إلى اتباع سياسة الرقابة على التسلح من خلال تنظيم التسلح، ووضع قيود على بعض أنواع الأسلحة[١٨].

ت-"سياسات التحالف": الاتفاق بين دولتين أو أكثر على إجراءات معينة للحماية من قوة أخرى تهدد أمن واستقرار هذه الدول، وتتسم التحالفات بالمرونة والتبدل في حالة تعدد القطبية، وتحسباً لتبدل موازين القوى يبقي على الدول المهزومة في حالة من القوة، إذ يكون من أسس التحالفات إيجاد بديل للحلفاء عند الاختلاف معهم[١٩].

ث-"سياسة المناطق العازلة": تشكيل كيانات ضعيفة محايدة بين الدول القوية، بغية تخفيض احتمالية الصدام المباشر، وتكون الدولة الفاصلة ذات الكيان الضعيف قادرة على حماية استقلالها بناء إدراك الدول القوية أن أي محاولة للسيطرة عليها سوف يغير موازين القوى[٢٠].

ج-"سياسة التدخل وعدم التدخل": أسلوب لحماية المصالح يتخذ شكل التدخل الدفاعي للإبقاء على الأوضاع الراهنة داخل الدولة، أو شكل التدخل الهجومي لتغيير

الأوضاع القائم داخل الدولة عبر طريقين، هما: التدخل الصريح بصورة عسكرية، أو مستتراً من خلال العمليات السرية، مثل: الاغتيالات أو الانقلابات، أما سياسة عدم التدخل فتكون بهدف الحفاظ على ميزان القوة من خلال الوقوف على الحياد من نزاع معين بغية تطويق الحروب في نطاق ضيق، وحماية حقوق المحايدين[٢١]. يتبين مما سبق أن توازن القوى يؤدي إلى الحيلولة دون انفراد دولة بالسيطرة على النظام الدولي، حيث تندفع الأطراف إلى تشكيل تكتل موازن للقوة البارزة، لذلك يصبح التوازن الدولي أداة مهمة من لتحقيق السلام بسبب حصول التوزيع المتناسب للقوة مع الأدوار الدولية الذي لا يدفع الدول والاحلاف نحو الحرب، لكن فشل تطبيقات التوازن يدفع بعض الدول إلى العزلة أو الحياد، فضلاً عن حصول الاختلال الخطير في التوازن وانهياره قد يؤدي إلى الحرب.

المطلب الثاني : فاعلية القوى المهيمنة على التوازن الدولي : إن تفكك الاتحاد السوفياتي أنذر باختلال توازن القوى لصالح القوى المناوئة، حيث أعطى الولايات المتحدة الأمريكية قدرة التصدي لإعادة هيكلة المنظومة السياسية والإقتصادية العالمية ضمن مشروع امبراطوري قائمة على تهميش القوى المناهضة في سلسلة من العمليات العسكرية والتدخل في بناء الأنظمة الوطنية، وزيادة ارتباط الدول الضعيفة بالواقع الأمريكي عبر تعميق العلاقات مع القوى الناشئة لاحتواء بيئتها القرارية، وتعزيز التحالفات الأمنية الثنائية، والتعامل مع المؤسسات الإقليمية، وهذا المشروع عمق المخاوف من هيمنة مطلقة على التوازن الدولي، لذلك أخذ الصين والهند ضمن رؤية آسيوية إعادة ترتيب القوى الداخلية، وإيجاد حلول للقضايا الإقليمية على اعتبارها خطوة لتقليل التدخل الأمريكي ومحاولة لتقييد أطراف التوازن في شرق آسيا اليابان وكوريا الجنوبية، ومع بداية القرن الحادي والعشرين شهدت الصين والهند نهضة أشارت إلى اختلال توازنات القوى الذي يهدد المصالح الأمريكية، وبناء عليه، سوف نقسم هذا المطلب على فقرتين، هما:

الفقرة الأولى، طبيعة التوازن الدولي في ظل الأحادية القطبية، والفقرة الثانية، استراتيجية القوى الصاعدة المؤثرة في تغيير موازين القوى.

الفقرة الأولى: طبيعة التوازن الدولي في ظل الأحادية القطبية

أولاً: الإستراتيجية الأمريكية في محاصرة نفوذ القوى الصينية: إن السياسة الأمريكية إزاء الصين تنقسم إلى تجاهين، هما: "التعاون" بغية تحقيق المصالح العالمية المشتركة، و"الاحتواء" كون العلاقات الثنائية تقوم على التناقض الأيديولوجي الذي يحمل أسباب الصراع نظراً لاختلاف المنظومة القيمية لكلتا الدولتين[٢٢]. إذ أن انهيار الاتحاد السوفياتي حول اهتمام أمريكا إلى شرق آسيا، خاصة منطقة الباسيفيكي، إذ تخشى من تحول الصين إلى قوة اقتصادية وعسكرية تتطلع إلى مكانة في النظام الدولي وتأثر في ميزان القوى، لذلك ركز الرئيس "بيل كلينتون" (Bill Clinton) عام ١٩٩٣، على منع ظهور أي قوة منافسة في آسيا وضمان الوجود السياسي والإقتصادي والعسكري[٢٣]. وتوجست الصين من استراتيجية الاحتواء الأمريكية مما دفع الصين إلى إعادة تأسيس علاقات مع الهند، إندونيسيا، سنغافورة، فيتنام، إسرائيل، كوريا الجنوبية، وروسيا، كما استخدمت الصين الإمكانيات الإقتصادية والأسواق المغرية للصناعات الأمريكية[٢٤]. لهذا أوضح الرئيس الأمريكي "جورج دبليو بوش" (George W. Bush) عام ٢٠٠١، قائلاً: "إن الصين يجب أن نراها كمنافس، وليس كشريك"، وسعى إلى مواجهة حجم التهديد الصيني من خلال دعم وتطوير القدرات العسكرية اليابانية، وإمداد تايوان بالأسلحة الأمريكية، وتقوية التحالفات بين أمريكا وبين اليابان، أستراليا، الهند، وكوريا الجنوبية[٢٥]. واتبع الرئيس الأمريكي الأسبق "باراك أوباما" (Barack Obama) عام ٢٠٠٩، استراتيجية "التمحور حول آسيا" على أساس مبدأين، هما: الأول، يرتبط بالأهمية الإستراتيجية للصين في محيطها الإقليمي، والثاني، يقوم على أساس ارتباط المصالح الأمريكية – الصينية[٢٦]. وتضمنت الوثيقة الإستراتيجية الأمريكية عام ٢٠١١، تعزيز الوجود العسكري في آسيا عن طريق

تفعيل القواعد العسكرية في اليابان، وكوريا الجنوبية، و"جزيرة غوام" و"جزيرة دييغو جارسيا" في المحيط الهندي، كذلك إرسال المزيد من القوات إلى شمال أستراليا، وإعادة العلاقات العسكرية مع الفلبين لضمان التوازن على الجزر في بحر الصين الجنوبي، فضلاً عن توسيع التحالف العسكري الأمريكية وزيادة صادرات الأسلحة إلى القوى الإقليمية والحلفاء التقليديين. وفي عهد الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" (Donald Trump) عام ٢٠١٧، انتقد نوايا الصين العالمية من التجسس الإلكتروني إلى دبلوماسية القروض لدول العالم الجنوب، وسعى إلى مواجهة الصين عن طريق إعادة التصنيع الوطني، وتقليل الاعتماد على المنتجات الصينية المرتبطة بالأمن القومي والقدرة التنافسية، إذ تم حظر شركة الاتصالات الصينية العاملة في الولايات المتحدة الأمريكية، وأدرجت في القائمة السوداء لمنعها من استيراد التكنولوجيا الأميركية، وزيادة جهود القوات الأمريكية في بحر الصين الجنوبي متحدية الجزر الاصطناعية الصينية من أجل السيطرة على الممرات البحرية الإستراتيجية، وتأكيد التحالف مع اليابان وأستراليا لمواجهة التهديدات والتوسع الصيني في مناطق المحيطين الهندي والهادئ، فضلاً عن اتهام الصين بالسماح بانتشار فيروس كورونا حول العالم[٢٧]. ويؤمن الرئيس الأمريكي "جوزيف بايدن" (Joseph Biden) عام ٢٠٢١، بأن المنافسة الشديدة مع الصين تتطلب دبلوماسية مكثفة، كما أعلن عن مساعدة تايوان في حال قامت الصين باجتياحها، كما رفض إجراءات الصين في بحر جنوب الصين، وطالب الصين باتباع سياسات تجارية أكثر إنصافاً للمنتج والمستهلك الأميركي، وعدم التلاعب في قيمة العملة الصينية، وحظر شراء السلع أو الخدمات من أي شركة تستخدم منتجات خمسة شركات صينية[٢٨].

ثانياً: الإستراتيجية الأمريكية في محاصرة نفوذ القوى الهندية : رأت الولايات المتحدة الأمريكية بعد تفكك الاتحاد السوفياتي أن منطقة جنوب آسيا باتت على شفى حرب تقليدية يمكن أن تتحول إلى حرب نووية بين الهند وباكستان في صراعهما حول إقليم

كشمير، وعلى اعتبار أن أمريكا القوة العظمى الوحيدة فقد أخذ الرئيس الأمريكي "بيل كلينتون" يمارس الدور القيادي عن طريق التركيز على حظر انتشار الأسلحة النووية، بينما تذرعت الهند بالدعم الأمريكي للإجراءات الباكستانية[٢٩]. وزادت الضغوط الأمريكية على الهند بعد التفجيرات النووية عام ١٩٩٨، وتصريح الحزب الحاكم "بهاراتيا جاناتا" على أن الهند سوف تلحق بالآخرين في تحدي الهيمنة الأميركية[٣٠]. وطرح المحافظين الجدد في عهد الرئيس الأمريكي "جورج دبليو بوش" عام ٢٠٠١، رؤية مفادها أن الصين سوف تشكل الخطر الأساسي على الزعامة الأمريكية العالمية، وأن منطقة المحيط الهندي والهادي ينبغي أن تصبح منطقة لتمركز القوات الأمريكية، إذ إن القرن الحادي والعشرين قد يصبح قرناً آسيوياً، وأن مستقبل منطقة جنوب آسيا بات حيوياً بالنسبة لمستقبل الولايات المتحدة الأمريكية[٣١]. وبرزت مجموعة من التحديات التي حفزت المواقف الهندية إزاء الولايات المتحدة الأمريكية، أبرزها: تفاقم المشكلات الداخلية في ظل تزايد الضغوط السياسية والإقتصادية، فضلاً عن المشكلات الإقليمية المتمثلة بالهواجس الهندية من خطر تمدد الإرهاب من باكستان، بالإضافة إلى التعاون الروسي– الصيني على قيادة قارة آسيا واحتمالية تهميش الدور الهندي، ناهيك عن الرغبات الروسية التي تتجسد في التمدد الأورو– أطلسي، وهذه التحديات زادت من إمكانية تطوير العلاقات الأمريكية – الهندية، وبناء عليه عقد الاتفاق النووي المدني التاريخي الأمريكي– الهندي عام ٢٠٠٨[٣٢]. وأثناء زيارة الرئيس الأمريكي "باراك أوباما" إلى الهند عام ٢٠١١، صرح قائلاً: "بأنهما شريكان استراتيجيان في القرن الحادي والعشرين"[٣٣]. وأمتنع الرئيس الأمريكي عن الاضطلاع بأي دور في حل الصراع الكشميري، غير أن الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" عام ٢٠١٧، أطلق التصريحات الصادمة للمسؤولين الهنود، أبرزها أن الهند تسرق الوظائف الأمريكية، وتوعد باتخاذ إجراءات صارمة ضد جميع المراكز الصناعية الهندية، وفرض عقوبات ضريبية على الشركات الأمريكية التي اتجهت باستثماراتها في الهند، علاوة على

تبني إجراءات وفرض قيود على الفيزا الممنوحة للشركات الذي يمثل تهديداً للشركات الهندية، وكذلك على المختصين في التكنولوجيا الهندية العاملين في الولايات المتحدة الأمريكية[٣٤]. وقد أكد الرئيس الأمريكي "جو بايدن" عام ٢٠٢١، على الاستمرار في تعزيز العلاقات الثنائية الأمريكية – الهندية، لكنه طلب من رئيس الوزراء الهندي "ناريندرا مودي" (Narendra Modi) بأن يتم تخفيض كميات النفط التي تستوردها الهند من روسيا، واعتبر أن الهند لا يمكن أن تتبوأ المكانة العالمية التي ترجوها إن هي استمرت في سياسة المحاباة إزاء السياسات الروسية، خاصة بعد إحجام الهند عن إدانة العمليات العسكرية الروسية في أوكرانيا.

الفقرة الثانية: استراتيجية القوى الصاعدة المؤثرة في تغيير موازين القوى

أولاً: السياسة الصينية في ضبط التوازنات الدولية : لقد أشارت وثيقة الرئيس الصيني "جيانغ زيمين" (Jiang Zemin) في آذار ١٩٩٣، إلى التمسك بالمبادئ الخمسة للتعايش السلمي[٣٥] والتشبث بالموقع الدولي للصين، والتأكيد على أولوية التنمية الإقتصادية والتحديث العسكري والاستمرار في الإصلاح دون التخلي عن المبادئ الماركسية، وأكد على مشاركة الصين في الأسواق والمؤسسات الدولية، وأن تقدم الصين يجب أن يمر عبر التطور التكنولوجي شريطة عدم تعارضه مع الخصوصية الصينية، فضلاً عن الإشارة إلى وحدة الأراضي الصينية، والحفاظ على بيئة دولية سلمية وعلى علاقات ودية مع دول العالم لتجنب سباق التسلح. ويمكن تحديد مبادئ السياسة الخارجية الصينية عبر مرحلة الصعود في القرن الحادي والعشرين، وهي[٣٦].

١- إيقان القيادة الصينية أن الاندماج السلمي في النظام العالمي لا يتحقق مطلقاً, لأن صعود أي قوة إلى منزلة القوى العظمى سوف يقابل بمقاومة من القوة العظمى الأخرى.

٢- تحرك القيادة الصينية لرفض النظام الأحادية القطبية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية, والسعي لإقامة النظام العالمي المتعدد الأقطاب.

٣- تتجه الصين نحو السياسة المستقلة السلمية من خلال توسيع اجراءات الثقة بينها وبين الدول الإقليمية.

٤- تفضل القيادة الصينية مبدأ المصالح الإقتصادية على المبادئ الأيديولوجية من خلال الاعتماد على المفاوضات والحلول الدبلوماسية باعتبارها وسيلة لحل الأزمات المعلقة مع دول المنطقة.

٥- تشدد الصين على أن تكون القوة الإقليمية القائدة، إذ تعي القيادة الصينية لحظوة الدور الإقليمي وارتباطه بفعالية الدور العالمي[٣٧].

٦- إن الخطة التنموية الوطنية السلمية في الصين تؤكد على تحقيق الانسجام والتنمية الداخلية، وتدعيم السلام والتعاون الخارجي، عن طريق جهود الحكومة والشعب الصيني في العمل، الإصلاح، الأبداع، التعايش، والتعاون على قدم المساواة والمنفعة المتبادلة مع الدول الأخرى. سعت الصين إلى تعزيز القوة العسكرية، خاصة قدرات القوات البحرية، والاستمرار في تطويرها وجعلها قوة قادرة على الدفاع على المطالب الإقليمية واجراء العمليات العالمية[٣٨]. وقد صدرت استراتيجية الرئيس الصيني "هو جينتاو" (Hu Jintao) في آذار ٢٠٠٣، بعنوان: "التطور السلمي للصين" حددت مبادئ الصعود الصيني العالمي عن طريق الوعي بضرورة التحرك الإقليمي المرتبط بفعالية الدور العالمي, واعتماد الدبلوماسيَّة، والمحافظة على الاستقرار، ودفع النهضة الصينية للاندماج مع العولمة لاستيعاب الانجازات الحضارية، وبناء الاشتراكية بخصائص صينية[٣٩]. وأكد الرئيس الصيني "شي جين بينغ" (Xi Jinping) في آذار ٢٠١٣، على سياسة الإصلاح وفتح الباب من أجل نهضة الشعب الصيني، وأن جيش التحرير الشعبي الصيني قادر على المحاربة والفوز بالحروب، وأن الصين تقف صامدة في النزاعات الإقليمية، فضلاً عن تعزيز العلاقات مع القوى العظمى والولايات المتحدة الأمريكية، واستندت دعوات الرئيس الصيني الى مجموعة من الأسس أبرزها: تجنب المواجهة، وتعزيز الاحترام المتبادل، والسعي للتعاون والحلول المرحة[٤٠]. ثانياً: السياسة الهندية في ضبط التوازنات الدولية : تبنت الهند بعد

الحرب الباردة رؤية سياسية سلمية برغماتية تقوم على إقامة علاقات متينة مع الدول الإقليمية ودول العالم بما يضمن استمرارية عملية ارتقاؤها في سلم الهرم السياسي الدولي وتعزيز نموها الإقتصادي[٤١]. فقد أكد رئيس الوزراء الهندي "بي في ناراسيمها راو" (BV Narasimha Rao) أن الأمن القومي الهندي يعاني من أزمات داخلية تزعزع الاستقرار أبرزها الخلافات الطائفية والدينية والحركات الانفصالية، مثل: حركة السيخ في البنجاب الغربية، ومشكلة الانفصالين المسلمين في كشمير، وحركة التمرد الماوية في الشمال الشرقي، وحركة التاميل، فضلاً عن الأخطار الخارجية من دول الجوار، مثل: الصين، باكستان، بنغلادش، سيريلانكا، وأفغانستان. وطرح رئيس الوزراء الهندي "أتال بيهاري فاجبايي" (Atal Bihari Vajpayee) مبدأ باسم "جوجرال" (Gujral) عام ١٩٩٦، تضمن سعي الهند لامتلاك مركز استراتيجي في جمهوريات آسيا الوسطى، واللجوء إلى سياسة الصداقة وحسن الجوار والاحلاف في إطار اتفاقات إقليمية ودولية، فالهند لم تتهاون في تطوير علاقاتها مع روسيا والجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى، ومحاولة إعادة ضم الأجزاء التي فصلت عنها في شبه القارة الهندية، مثل: بنغلادش، باكستان، النيبال، التبت، كشمير، وسيريلانكا، كما سعت الهند للحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن الدولي، والحفاظ على أمن المحيط الهندي من تنافس القوى الدولية، خاصة بعد انتشار القوات الأمريكية في قاعدة "دييغو غارسيا"، فضلاً عن توسع القوات الروسية في المحيط الهندي[٤٢]. وعلى الرغم من موقف الهند الدفاعي إلا أنها تحرص على السيطرة على إقليم كشمير باعتباره جزء من السيطرة على شبه القارة الهندية، لا سيما أن منطقة جنوب آسيا غير معزولة عن التحركات الأمريكية والروسية والصينية في أفغانستان والخليج العربي وجمهوريات آسيا الوسطى التي تعد المجال الحيوي للهند[٤٣]. وتستمر الهند في الاعتماد على مبدأ عدم الانحياز، خاصة في عدم القطيعة مع أمريكا، وزيادة الصداقة مع روسيا، وموازنة النفوذ الصيني في جنوب آسيا، ومن وجهة النظر الأمنية فأن الهند تتواجد في عالمين مختلفين في آن واحد، فهي تحتمي بالمظلة الأمريكية للتوازن العالمي مع التمسك

بسياسية الحياد التي يتيح للهند حرية المشاركة في السياسات التي تهدف إلى أضعاف الهيمنة الأمريكية[٤٤]. وقامت الهند بدور فعال في الحرب على الإرهاب في عهد رئيس الوزراء "أتال بيهاري فاجبايي" (Atal Bihari Vajpayee)، إذ شكل قوات مقاومة الإرهاب بعد حرب "الكارجيل" (cargill) بين الهند وباكستان عام ١٩٩٩. وجاءت أحداث تفجير برجي التجارة العالمية في أيلول ٢٠٠١، فرصة للهند إذ اتهمت المسلمين المتطرفين المدعومين من باكستان، وغضبت الهند من الدعم الباكستاني لحركة طالبان وتورطها في الحرب الأهلية الافغانية، ووصول حركة طالبان للحكم، فضلاً عن سماح باكستان للمتطوعين الأفغان بالمشاركة في المقاومة مع قوات كشمير ضد القوات الهندية[٤٥]. وخلال عهد رئيس الوزراء الهندي "مانموهان سينغ" (Manmohan Singh) أخذت الهند في التأثير في المحيطين الآسيوي والعالمي، إذ أسست توازنات قادرة على خلق الإدراك المتزايد من خطر الإمبريالية الإقتصادي المتمثلة بالشركات المتعددة الجنسيات مع تزايد القلق الهندي من هيمنة الدول الكبرى على الشؤون العالمية، لذلك تدعو الهند إلى إقامة نظام عالمي جديد يراعي التعددية القطبية[٤٦]. وفي عهد رئيس الوزراء الهندي "ناريندرا مودي" أصبحت الهند أحدى الدول المرشحة للعب دور إقليمي أكثر فاعلية على المجال الدولي، كونها تتمتع بسياسة برغماتية تسعى إلى استغلال الأدوات المتاحة في علاقاتها، لا سيما أن خلافات الهند مع الصين وباكستان تحتم على الهند أن تكون أحد رموز المعادلة الجديدة في النظامين الإقليمي والدولي[٤٧]، إذ أن انهيار مقومات النظام الدولي الأحادي القطبية وأتاحت إمكانيات بروز نظام متعدد الأقطاب أعطى الهند مساحة أرحب للتحرك في الشؤون العالمية.

الخاتمة

إن انهيار أحد الأقطاب الرئيسة في التوازن الدولي بعد الحرب الباردة أدى إلى تغيرات في البيئة الإستراتيجية العالمية، حيث انعكست على طبيعة النظام الدولي وهياكله ومكوناته، فقد برزت الولايات المتحدة الأمريكية على اعتبارها القوى الفريدة المسيطرة على أطراف

التوازن الدولي، ثم سعت إلى تقييد التفاعلات الثنائية والمتعددة الأطراف المعارضة للسياسة الأمريكية، وأخذ التنافس الدولي بالاتساع والتصاعد جراء السياسة الأحادية التي أثرت على طبيعة التوازنات الدولية وأدواتها. لهذا بدأت بعض الأطراف المؤثرة في هرمية النظام الدولي، لا سيما الصين والهند، في إيجاد نقاط تقارب مع القوى الإقليمية والدولية ضمن رؤية مشتركة لقضايا حكمت العلاقات الثنائية بعد أن كانت محاوراً للتنافس على مختلف المستويات، وأدركت الولايات المتحدة الأمريكية الخسار مكانتها على اعتبارها القوة العظمى الوحيدة في العالم، الأمر الذي أفضى إلى بروز قوى دولية جديدة صاعدة من خارج المنظومة الأوروبية أضعفت المظلة الأمنية وأخلت بتوازن القوى في شرق آسيا، مما أنعكس على التوازن الدولي والأضرار بالمصالح الأمريكية على المستوى العالمي. إن الصين والهند تمتلكان السلطة المركزية والقدرة على التأثير الجيوسياسي، والإرادة على التعامل مع القضايا ذات الشؤون الإقليمية والدولية، لذلك سعت السياسة الأمريكية على تحجيم الدور الصيني والهندي على نحو يتماشى مع المصالح الأمريكية ضمن استراتيجية إعادة التوازن، وإعادة أولويات السياسة الأمريكية في البيئة الدولية حيث ركزت الثقل الإستراتيجي الأمريكي على تكثيف التدخل في النزاعات الإقليمية القائمة بين الصين والهند وجيرانها الآسيويين، وفي المقابل أخذت الصين والهند هيكلة منظومة سياسية واقتصادية وعسكرية تحاكي مثيلاتها في الدول العظمى، وبناء علاقات إقليمية ودولية تقوم على البيئة القرارية المستقلة، وإعادة التوازن للعلاقات مع الحلفاء التقليديين على نحو يقود إلى زيادة التعاون ويحافظ على الاستقرار، ويقيد من التدخلات الأمريكية في شؤون هاتين الدولتين.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر

القرآن الكريم.

ثانياً: الكتب العربية

١. مايكل شيهان، توازن القوى: التاريخ والنظرية، ط١، ترجمة: أحمد مصطفى، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٥.

٢. رامي عبد الرحمن بركات أبو دقة، ملامح تحول النظام الدولي في ظل مفهوم القوة (٢٠٠٦ – ٢٠١٦ م)، ط١، دار الجندي للنشر والتوزيع، القدس، ٢٠١٨.

3. Ido de Haan and Matthijs Lok, The Politics of Moderation in Modern European History, Springer International Publishing, Switzerland, 2019.

٤. يوسف عطاري، القانون الدولي بين الاستقرار والعدالة، ط١، مركز الكتاب الأكاديمي، القاهرة، ٢٠١٦.

٥. يامن خالد يوسف، واقع التوازن الدولي بعد الحرب الباردة واحتمالاته المستقبلية، ط١، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، ٢٠١٠.

٦. سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، ط٣، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٦.

7. Hans Joachim Morgenthau ,Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace, Alfred A. Knopf Press, New York, 1948.

٨. مازن إسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية ... دراسة نظرية، ط١، مطبعة دار الحكمة، بغداد، ١٩٩١.

٩. إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، ط١، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ١٩٩١.

١٠. ضياء عبد المحسن محمد، الجغرافيا البولويتيكية، ط١، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٥.

١١. محمد ميسر المشهداني، مستقبل التوازنات الجيواستراتيجية العالمية دراسة في استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية الشاملة واستراتيجيات القوى المنافسة، ط١، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٢١.

١٢. يونس مؤيد يونس، أدوار القوة الآسيوية الكبرى في التوازن الإستراتيجي في آسيا بعد الحرب الباردة وآفاقها المستقبلية، ط١، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٥.

١٣. ثامر كامل الخزرجي، العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات، ط١، دار مجدلاوي، عمان، ٢٠٠٥.

١٤. علي زياد العلي، المرتكزات النظرية في السياسة الدولية، ط١، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٧.

١٥. ناهض حسن جابر، أهم القضايا المعاصرة في العلاقات الأمريكية – الصينية، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، بغداد، المجلد ١٣، العدد ١٢، ربيع، ٢٠٠٧.

١٦. محمد سعد أبو عامود، السياسة الأمريكية في آسيا، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، السنة الثالثة والثلاثون، المجلد ٢٣، العدد ١٢٧، كانون الثاني، ١٩٩٧.

17. Xiaoxiong Yi, China's U.S. Policy Conudrum in The 1990s, Asian Survey, University of California, California, Vol. 34 , No. 8, August, 1994.

١٨. حبيب البدوي، دراسات: اليابان ودبلوماسية القوة الناعمة، استراتيجية المحيطين الهندي– الهادئ منطقة حرة ومفتوحة، ط١، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ٢٠١٨.

١٩. سالي نبيل شعراوي، العلاقات الصينية الأمريكية وأثر التحول في النظام الدولي، ط١، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٨.

٢٠. محمد المنشاوي، تعددت الأسباب والموقف واحد.. تعرف على سياسة ترامب وبايدن تجاه الصين، ط١، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٠٢٠.

٢١. محمد المنشاوي، القمة الأولى بين بايدن وشي.. أبرز الخلافات بين الولايات المتحدة والصين، ط١، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٠٢١.

٢٢. أحمد وهبان، الصراع الهندي الباكستاني بين الحرب التقليدية والخيار النووي، ط١، دار فاروس العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٧.

٢٣. سيدهارت فاراداراجان، "الهند: التهديدات العالمية والبحث عن فضاء استراتيجي"، القوى العظمى والاستقرار الإستراتيجي في القرن الحادي والعشرين: رؤى متنافسة للنظام العالمي، تحرير: جرايمي هيرد، ط١، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠١٣.

٢٤. هيثم محمود عمران، التقدير الإستراتيجي لمناطق العالم، ط١، مركز الدراسات العسكرية، دمشق، ٢٠١٣.

٢٥. فيديا نادكارني، الشراكات الإستراتيجية في آسيا: توازنات بلا تحالفات، ط١، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠١٤.

٢٦. محمد السيد سليم، واقع ومستقبل التحالفات في آسيا، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، السنة السابعة والأربعون، المجلد ٤٦، العدد ١٨٣، كانون الثاني، ٢٠١١.

٢٧. أنيل وادوا، آفاق مستقبل العلاقات الهندية – الأمريكية، مجلة آفاق الهند، وزارة الشؤون الخارجية بحكومة الهند، كانون الثاني، ٢٠٢٠.

٢٨. محمد سعد أبو عامود، "مقومات الصعود الصيني"، الصعود الصيني، بإشراف هدى ميتكيس وخديجة عرفة محمد، ط١، مركز الدراسات الآسيوية، القاهرة، ٢٠٠٦.

٢٩. هدى ميتكيس، الصعود الصيني: التجليات والمحاذير، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، السنة الثالثة والأربعون، المجلد ٤٢، العدد ١٦٧، كانون الثاني، ٢٠٠٧.

٣٠. مروة صبحي منتصر، التعادل التقليدي: التداعيات الاقليمية للتحديث العسكري الصيني، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، السنة الحادية والخمسون، المجلد ٥٠، العدد ٢٠٢، تشرين الأول، ٢٠١٥.

٣١. فيبي مار، "استراتيجيات لحقبة محاطة بالشكوك: برنامج عمل السياسة الأمريكية"، إمتطاء النمر: تحدي الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة، بإشراف فيبي مار ووليم لويس، ط١، ترجمة: عبد الله جمعة الحاج، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ١٩٩٦.

32. Roy Kamphausen, Liberation Army in The Hu Jintao Era, U.S. Army War College Press, California, 2014.

٣٣. محمد السيد سليم، "الهند ودورها الإقليمي والدولي"، المتغيرات الدولية والأدوار الإقليمية الجديدة، بإشراف برهان غليون وآخرون، ط١، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان، ٢٠٠٥.

٣٤. تلا عاصم فائق، المكانة الدولية للهند في القرن الحادي والعشرين، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٨.

٣٥. عبد الكاظم عبد المحسن الموسوي، حركة عدم الانحياز ونزع السلاح، ط١، معهد الخدمة الخارجية، وزارة الخارجية العراقية، ١٩٩٦.

٣٦. ستار جبار علاي، باكستان: دراسة في نشأة الدولة وتطور التجربة الديمقراطية، ط١، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٢.

٣٧. محمد جواد علي، العلاقات الهندية الإسرائيلية: الجذور والأبعاد، مجلة قضايا دولية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، السنة الثانية عشر، العدد ٢٢، كانون الأول، ٢٠٠٠.

38. Sanjaya Baru, Strategic Consequences of India's Economic Performance, Taylor and Francis, London, 2013 .

الهوامش

(١) مايكل شيهان، توازن القوى: التاريخ والنظرية، ط١، ترجمة: أحمد مصطفى، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٥، ص٣٦.

(٢) رامي عبد الرحمن بركات أبو دقة، ملامح تحول النظام الدولي في ظل مفهوم القوة (٢٠٠٦ – ٢٠١٦ م)، ط١، دار الجندي للنشر والتوزيع، القدس، ٢٠١٨، ص٧٤.

(٣) Ido de Haan and Matthijs Lok, The Politics of Moderation in Modern European History, Springer International Publishing, Switzerland, 2019, P. 94.

(٤) يوسف عطاري، القانون الدولي بين الاستقرار والعدالة، ط١، مركز الكتاب الأكاديمي، القاهرة، ٢٠١٦، ص٦٦.

(٥) يامن خالد يوسف، واقع التوازن الدولي بعد الحرب الباردة واحتمالاته المستقبلية، ط١، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، ٢٠١٠، ص٥٤.

(٦) القرآن الكريم، سورة الكهف، الآية (١٠٥).

(٧) سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، ط٣، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٦، ص٢٢٣.

(٨) Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace, Alfred Hans Joachim Morgenthau, A. Knopf Press, New York, 1948, P. 8.

(٩) مازن إسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية ... دراسة نظرية، ط١، مطبعة دار الحكمة، بغداد، ١٩٩١، ص٢٥٩.

(١٠) إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، ط١، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ١٩٩١، ص٢٦٥، ٢٦٦.

(١١) المرجع نفسه، ص٢٦٦.

(١٢) ضياء عبد المحسن محمد، الجغرافيا البولويتيكية، ط١، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٥، ص١٧١.

(١٣) يامن خالد يسوف، مرجع سبق ذكره، ص١٦.

(١٤) محمد ميسر المشهداني، مستقبل التوازنات الجيواستراتيجية العالمية دراسة في استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية الشاملة واستراتيجيات القوى المنافسة، ط١، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٢١، ص٧١.

(١٥) يونس مؤيد يونس، أدوار القوة الآسيوية الكبرى في التوازن الإستراتيجي في آسيا بعد الحرب الباردة وآفاقها المستقبلية، ط١، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٥، ص٤٥.

(١٦) مايكل شيهان، مرجع سبق ذكره، ص٦٨.

(١٧) ثامر كامل الخزرجي، العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات، ط١، دار مجدلاوي، عمان، ٢٠٠٥، ص٢٧٩.

(١٨) ضياء عبد المحسن محمد، مرجع سبق ذكره، ص١٧٨.

(١٩) سعد حقي توفيق، مرجع سبق ذكره، ص٢٣٢، ٢٣٣.

(٢٠) علي زياد العلي، المرتكزات النظرية في السياسة الدولية، ط١، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٧، ص٥٤.

(٢١) المرجع نفسه، ص٥٤، ٥٥.

(٢٢) ناهض حسن جابر، أهم القضايا المعاصرة في العلاقات الأمريكية – الصينية، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، بغداد، المجلد ١٣، العدد ١٢، ربيع، ٢٠٠٧، ص٩٦.

(٢٣) محمد سعد أبو عامود، السياسة الأمريكية في آسيا، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، السنة الثالثة والثلاثون، المجلد ٢٣، العدد ١٢٧، كانون الثاني، ١٩٩٧، ص١٣١، ١٣٢.

(٢٤) Xiaoxiong Yi, China's U.S. Policy Conudrum in The 1990s, Asian Survey, University of California, California, Vol. 34 , No. 8, August, 1994, P. 681.

(٢٥) حبيب البدوي، دراسات: اليابان ودبلوماسية القوة الناعمة، استراتيجية المحيطين الهندي– الهادئ منطقة حرة ومفتوحة، ط١، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ٢٠١٨، ص٢٢، ٢٣.

(٢٦) سالي نبيل شعراوي، العلاقات الصينية الأمريكية وأثر التحول في النظام الدولي، ط١، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٨، ص٦٤.

[٢٧] محمد المنشاوي، تعددت الأسباب والموقف واحد.. تعرف على سياسة ترامب وبايدن تجاه الصين، ط١، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٠٢٠، ص٢ – ٥.

[٢٨] محمد المنشاوي، القمة الأولى بين بايدن وشي.. أبرز الخلافات بين الولايات المتحدة والصين، ط١، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٠٢١، ص٢ – ٤.

[٢٩] أحمد وهبان، الصراع الهندي الباكستاني بين الحرب التقليدية والخيار النووي، ط١، دار فاروس العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٧، ص١٤٣.

[٣٠] سيدهارت فارادراجان، "الهند: التهديدات العالمية والبحث عن فضاء استراتيجي"، القوى العظمى والاستقرار الإستراتيجي في القرن الحادي والعشرين: رؤى متنافسة للنظام العالمي، تحرير: جرايمي هيرد، ط١، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠١٣، ص٢٧٢.

[٣١] هيثم محمود عمران، التقدير الإستراتيجي لمناطق العالم، ط١، مركز الدراسات العسكرية، دمشق، ٢٠١٣، ص١٥٠.

[٣٢] فيديا نادكارني، الشراكات الإستراتيجية في آسيا: توازنات بلا تحالفات، ط١، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠١٤، ص٧.

[٣٣] محمد السيد سليم، واقع ومستقبل التحالفات في آسيا، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، السنة السابعة والأربعون، المجلد ٤٦، العدد ١٨٣، كانون الثاني، ٢٠١١، ص٥٠.

[٣٤] أنيل وادوا، آفاق مستقبل العلاقات الهندية – الأمريكية، مجلة آفاق الهند، وزارة الشؤون الخارجية بحكومة الهند، كانون الثاني، ٢٠٢٠، ص١.

[٣٥] وهي الاحترام المتبادل للوحدة والسيادة الاقليميتين، وعدم الاعتداء المتبادل، وعدم التدخل المتبادل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، والمساواة والمنفعة المتبادلة بين الدول، والاعتماد على مبدأ التعايش السلمي.

[٣٦] محمد سعد أبو عامود، "مقومات الصعود الصيني"، الصعود الصيني، بإشراف هدى ميتكيس وخديجة عرفة محمد، ط١، مركز الدراسات الآسيوية، القاهرة، ٢٠٠٦، ص١٢٢.

[٣٧] هدى ميتكيس، الصعود الصيني: التجليات والمحاذير، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، السنة الثالثة والأربعون، المجلد ٤٢، العدد ١٦٧، كانون الثاني، ٢٠٠٧، ص٧٧.

(٣٨) مروة صبحي منتصر، التعادل التقليدي: التداعيات الاقليمية للتحديث العسكري الصيني، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، السنة الحادية والخمسون، المجلد ٥٠، العدد ٢٠٢، تشرين الأول، ٢٠١٥، ص١٩.

(٣٩) Roy Kamphausen, Liberation Army in The Hu Jintao Era, U.S. Army War College Press, California, 2014, P. 9, 10.

(٤٠) Roy Kamphausen, op cit, P. 14, 15.

(٤١) فيبي مار، "استراتيجيات لحقبة محاطة بالشكوك: برنامج عمل السياسة الأمريكية"، إمتطاء النمر: تحدي الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة، بإشراف فيبي مار ووليم لويس، ط١، ترجمة: عبد الله جمعة الحاج، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ١٩٩٦، ص٢٦١.

(٤٢) محمد السيد سليم، "الهند ودورها الإقليمي والدولي"، المتغيرات الدولية والأدوار الإقليمية الجديدة، بإشراف برهان غليون وآخرون، ط١، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان، ٢٠٠٥، ص١٩٩.

(٤٣) تلا عاصم فائق، المكانة الدولية للهند في القرن الحادي والعشرين، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٨، ص٤، ٥.

(٤٤) عبد الكاظم عبد المحسن الموسوي، حركة عدم الانحياز ونزع السلاح، ط١، معهد الخدمة الخارجية، وزارة الخارجية العراقية، ١٩٩٦، ص٧، ٨.

(٤٥) ستار جبار علاي، باكستان: دراسة في نشأة الدولة وتطور التجربة الديمقراطية، ط١، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٢، ص٣١٣.

(٤٦) محمد جواد علي، العلاقات الهندية الإسرائيلية: الجذور والأبعاد، مجلة قضايا دولية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، السنة الثانية عشر، العدد ٢٢، كانون الأول، ٢٠٠٠، ص١٣٣.

(٤٧) Sanjaya Baru, Strategic Consequences of India's Economic Performance, Taylor and Francis, London, 2013, P. 56.